هيئة الرقابة الشرعية العليا
تجارب مقارنة وإطار مقترح

إعداد الدكتور عبد الباري مشعل

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي")

بالتعاون مع البنك الدولي وتحت رعاية مصرف البحرين المركزي

النسخة الحادية عشرة من مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي السنوي

بعنوان "المالية الإسلامية في اقتصاد ما بعد النفط"

يومي الأحد والاثنين 6-7 صفر 1438هـ يوافقه 6-7 نوفمبر 2016م

المنامة - مملكة البحرين

ملخص

الدراسة التحليلية لأهم التجارب الدولية والقوانين والتشريعات ذات العلاقة بالرقابة الشرعية العليا

تجربة الكويت؛ والإمارات العربية المتحدة؛ والبحرين؛ وسلطنة عمان؛ وسورية؛ والسودان؛ والمغرب؛ وليبيا؛ وماليزيا؛ وأندونيسيا؛ وتونس؛ وباكستان.

نموذج مقترح لهيئة الرقابة الشرعية العليا

إنشاء "هيئة معايير الصناعة المالية الإسلامية"	إنشاء "المجلس الشرعي المركزي"	إعادة توصيف وهيكلة دور الهيئات الشرعية للمؤسسات

الدراسة التحليلية لأهم التجارب الدولية

التجارب الدولية

- تجربة الكويت
- تجربة سلطنة عمان
- تجربة البحرين
- تجربة الإمارات العربية المتحدة
- تجربة سورية
- تجربة السودان
- تجربة المغرب
- تجربة ليبيا
- تجربة ماليزيا
- تجربة أندونيسيا
- تجربة تونس
- تجربة باكستان

عناصر التقويم

- الوضع التنظيمي
- المهام والاختصاصات
- إلزامية القرارات الصادرة عن الهيئة
- العلاقة مع الهيئات الشرعية للمؤسسات

الاسترشاد بأفضل التجارب الدولية

الاسترشاد بمعايير وتوصيات مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا

- لأغراض التناسق في قرارات هيئة الرقابة الشرعية فإنه في الدول التي توجد فيها سلطة عليا تصدر المعايير الشرعية؛ يطلب من الهيئات الخاصة اتباع تلك المعايير. وفي الدول التي ليس فيها هذه السلطة العليا فإنه يوصى باتباع المعايير الصادرة من الهيئات المعترف بها دولياً كالأيوفي إن وجدت.
- في حال وجود سلطة عليا لإصدار المعايير الشرعية، فإن مهمة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة التأكد من التزام المؤسسة بتلك المعايير، ولا يمنع ذلك الهيئة من إصدار المعايير الشرعية شريطة ألا تتعارض مع ما تصدره السلطة العليا .

عناصر النموذج المقترح

- شامل لقطاعات الصناعة المالية الإسلامية في الدولة
- "هيئة معايير الصناعة المالية الإسلامية"
- "المجلس الشرعي المركزي "
- إعادة توصيف دور الهيئات الشرعية للمؤسسات

الرسم التوضيحي للنموذج

معالم "هيئة معايير الصناعة المالية الإسلامية"

الوضع التنظيمي

هي هيئة مستقلة عن الجهات / المؤسسات التي تعمل بمعاييرها

المهام والاختصاصات

تكون مهامها الأساسية إصدار المعايير الشرعية والمحاسبية والحوكمة وما يتعلق بها من تفسير وتعديل في جميع مناحي الصناعة المالية الإسلامية في البلاد

الصلاحيات

تكون إصدارتها ملزمة، وتقوم الجهات الإشرافية بتعميمها على المؤسسات.

مناهج تبني أو تعديل المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية

المنهج الأول

- تبني المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية، مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، أو معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا، أو غير ذلك من التطبيقات الدولية الرائدة.
- ثم مواءمة القوانين المحلية لتتلاءم مع المعايير. فقد تحد البيئة القانونية (على مستوى التشريع والقضاء) في بعض الدول من تطبيق الشريعة الإسلامية، لذلك تحتاج إلى تعديلات لحماية المعايير التي تم تبنيها.

المنهج الثاني

- تبني المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية بعد مواءمتها وتعديلها لتتلاءم مع القوانين المحلية.

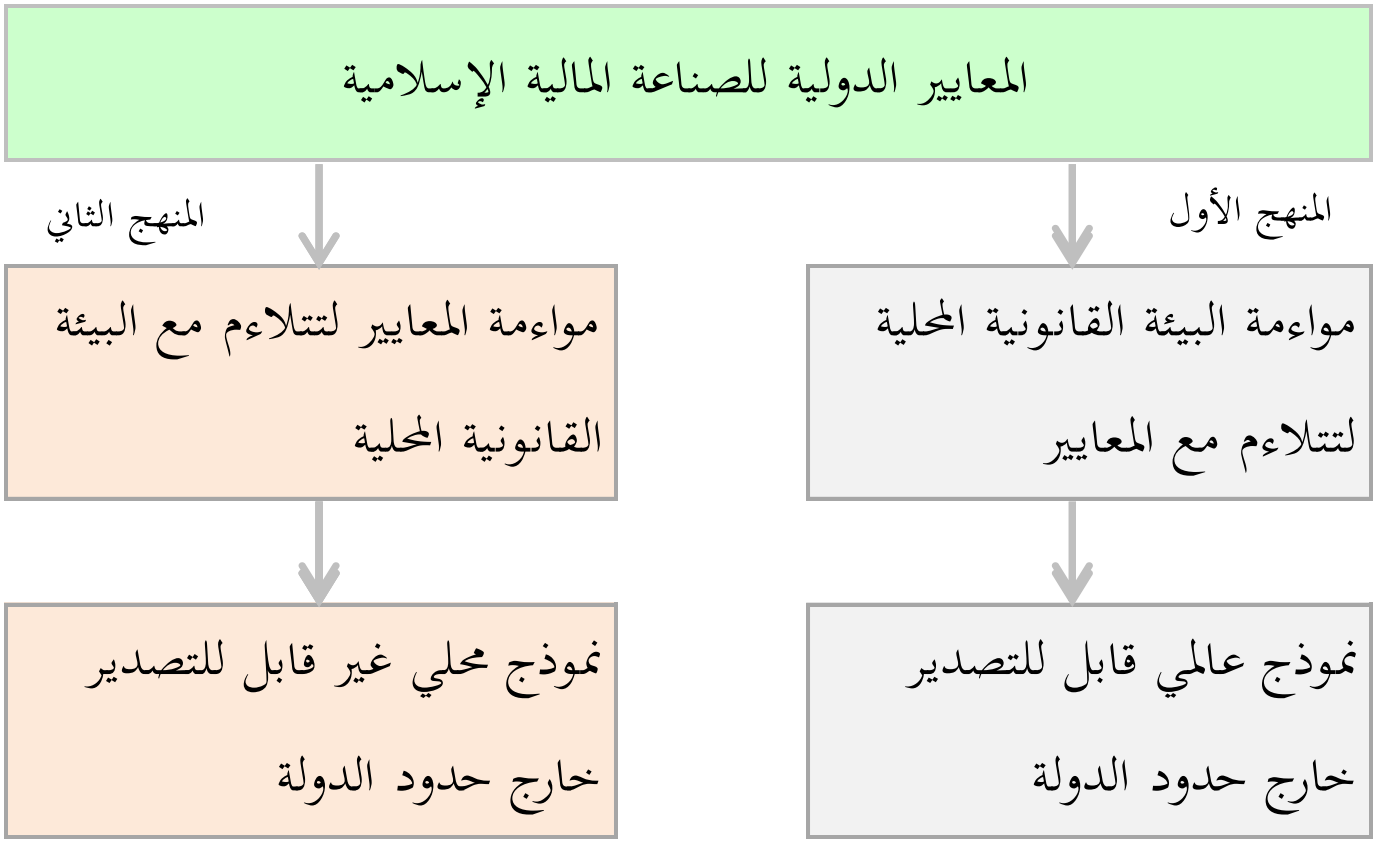
المعايير الدولية للصناعة المالية الإسلامية
المنهج الأول
المنهج الثاني
مواءمة البيئة القانونية المحلية لتتلاءم مع المعايير
مواءمة المعايير لتتلاءم مع البيئة القانونية المحلية
نموذج عالمي قابل للتصدير خارج حدود الدولة
نموذج محلي غير قابل للتصدير خارج حدود الدولة

معالم " المجلس الشرعي المركزي»

الوضع التنظيمي

يتبع المصرف المركزي، وهو يوازي دور اللجنة الشرعية المصرفية في التجربة الإندونيسية

المهام والاختصاصات

مساعدة المصرف المركزي في تطبيق المعايير الصادرة عن "هيئة معايير الصناعة المالية الإسلامية"

تقديم التوصية للبنك المركزي في الأعضاء المرشحين لهيئة المستشارين الشرعيين

تقديم التوصية للبنك المركزي في الأعضاء المرشحين لوظيفة التدقيق الخارجي المستقل

الصلاحيات

قراراته ملزمة، في ضوء قرارات هيئة معايير الصناعة المالية الإسلامية.

العلاقة مع الهيئات الشرعية للمؤسسات

إعادة توصيف دور الهيئات الشرعية للمؤسسات

- **هيئة المستشارين الشرعيين**
- **المدقق الشرعي الخارجي المستقل**
- **مدقق الحسابات المستقل**

هيئة المستشارين الشرعيين

الوضع التنظيمي

- يمكن أن تعين من قبل مجلس الإدارة كما في التجربة الماليزية أو من قبل الجمعية العمومية كما في التجربة الأندونيسية، إلا أنه وحسب متطلبات الحوكمة لا يلزم التبعية للجمعية العمومية إذا كان عملها في إطار المعايير، أو وسيطا بين المؤسسة وهيئة المعايير .

نطاق العمل

- النظر والتأكد من أن صيغ العقود والإجراءات العملية للنشاط وأدلة العمل للمنتجات والعمليات الصادرة عن المؤسسة تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية
- الإشراف على عمليات تطوير المنتجات الجديدة في المؤسسة، والتأكد من أنها تلتزم بفتاوى هيئة معايير الصناعة المالية الإسلامية
- طلب الفتاوى من هيئة معايير الصناعة المالية الإسلامية حول المنتجات الجديدة والتي لم تصدر فتاوى لها
- طلب المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام عملها من وحدات المؤسسة المختلفة

الشكل القانوني

- يمكن أن يتم تقديم خدمات هيئة المستشارين الشرعيين من خلال أحد البديلين الآتيين:
  - مكاتب استشارية مرخص لها.
  - مستشارين شرعيين مرخصين ومعتمدين في سجل خاص بذلك لدى المصرف المركزي أو لدى جهة الإشراف ذات العلاقة.

المدقق الشرعي الخارجي المستقل

الوضع التنظيمي

- يعين من الجمعية العمومية

نطاق العمل

- مراقبة أعمال المؤسسة المالية وأنشطتها للتأكد من مدى توافقها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية (المعايير الشرعية)
- إبداء الرأي في مدى امتثال المعاملات المنفذة مع أحكام الشريعة الإسلامية

الشكل القانوني

- يمكن أن يتم التدقيق الشرعي الخارجي من خلال أحد البدائل الآتية:

– مكاتب تدقيق شرعي خارجي مرخص لها كما في التجربة الكويتية.

– مدققين شرعيين مرخصين ومعتمدين في سجل خاص بذلك لدى المصرف المركزي أو لدى جهة الإشراف ذات العلاقة.

– توسيع مهام مكاتب تدقيق الحسابات الحالية لتشمل التدقيق الشرعي الخارجي مع ضرورة التأهيل المناسب.

مدقق الحسابات المستقل

الوضع التنظيمي

- يعين من الجمعية العمومية

نطاق العمل

- إبداء الرأي حول ما إذا كانت القوائم المالية معدة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي") ومعايير المحاسبة المحلية / الدولية والقوانين والأنظمة ذات العلاقة المطبقة في الدولة التي تعمل فيها المؤسسة.
- مدقق الحسابات معني بالتدقيق الشرعي في حدود أثره على القوائم المالية للمؤسسة
- يلزم من تطبيق ما سبق إظهار خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية من حيث التسجيل والعرض والإفصاح المحاسبي

الشكل القانوني

- يمكن أن يتم تدقيق الحسابات من خلال أحد البديلين الآتيين:

– مكاتب تدقيق محاسبي مرخص لها.

– مدققي حسابات مرخصين ومعتمدين في سجل خاص بذلك لدى المصرف المركزي أو لدى جهة الإشراف ذات العلاقة.

شكراً لإصغائكم